

## المبحث الثانى تحرير اذن التفتيش والتوقيع عليه وبياناته

تنص المادة ٢١٩ من التعليمات العامة للنيابات على أن

يجب أن يصدر الندب للتفتيش كتابيا من عضو النيابة المختص مكانيا، وأن يصدر لأحد مأمورى الضبط القضائى المختصين مكانيا ونوعيا، ولا يشترط أن يعين المأمور بالاسم، ويجوز أن يصرح للمأمور المأذون له بنذب غيره من مأمورى الضبط القضائى المختصين لتنفيذ الإذن، ولا لزم الكتابة فى أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لان من يجرى التفتيش فى هذه الحالة يجريه باسم النيابة العامة الأمرة به لا باسم من ندب له، ويجب أن يتضمن أمر الندب من أصدره ووظيفته وتاريخ وساعة صدوره واسم أو أسماء المقصودين بالتفتيش وأن يحدد له فترة معقولة، يمكن تجديدها عند انتقضائها بغير تنفيذ، ويزيل الأمر بتوقيع من أصدره .

### ١. تحرير اذن التفتيش

لا يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها الإذن بالتفتيش وإنما يكفي لصحة الإذن أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وإمارات قوية ضد من يطلب الإذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه، ومن ثم فإنه لا يؤثر فى سلامة الإذن، أن يكون قد استعمل كلمة بحثا عن المخدرات بمعنى ضبطها .

ومؤدى نصوص المادتين ٧٣ و ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن القانون لم يوجب مصاحبة الكاتب للمحقق وتوقيعه الا فى إجراءات التحقيق التى تستلزم تحرير محاضر كسماع شهادة الشهود واستجواب المتهم وإجراء المعاينة، إذ أن هذه الإجراءات تستلزم انصراف المحقق بفكره إلى مجريات التحقيق بحيث لا تعوقه عن ذلك كتابة المحضر، أما سائر إجراءات التحقيق كالأوامر الصادرة بالحبس والقبض والتفتيش فهى بطبيعتها لا تستلزم تحرير محاضر تصرف فكر المحقق عن مهمته الأصلية ولا توجب بالتالى أن يصاحبه فيها كاتب يوقع معه عليها .

ولا يشترط فى أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأمورى الضبط القضائى أن

يكون ثابتا بالكتابة، لأن من يجري التفتيش فى هذه الحالة، لا يجريه باسم من ندبه له، وانما يجريه باسم النيابة العامة الأمرة

ونذب النيابة أحد مأموري الضبطية القضائية لتفتيش منزل متهم بجناية أو جنحة يجب أن يكون ثابتا بالكتابة، فلا يكفي أن يشير رجل الضبطية القضائية فى محضره إلى أنه باشر التفتيش بإذن النيابة دون أن يقدم الدليل على ذلك وكل تفتيش يجريه رجل الضبطية بدون اذن من النيابة حيث يوجب القانون هذا الإذن يعتبر باطلا ولا يصح الاعتماد عليه ولا على شهادة من أجروه ولا على ما أثبتوه فى محضرهم أثناء هذا التفتيش، لأن ذلك كله مبناه الإخبار عن أمر جاء مخالفا للقانون، بل هو فى حد ذاته قانونا بمقتضى المادة ١١٢ عقوبات قديم .

ودخول رجال الحفظ منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو بغير اذن السلطة القضائية المختصة أمر محظور بل معاقب عليه قانونا، وهذا الإذن يجب أن يكون ثابتا بالكتابة ولا يكفي فيه الترخيص الشفوي لأن من القواعد العامة أن إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه يجب اثباتها بالكتابة لكي تبقى حجة يعامل الموظفون الآمرون منهم والمؤتمرون بمقتضاها ولتكون أساسا صالحا لما بني عليه من النتائج فإذا أقر وكيل النيابة بالجلسة بأنه أذن لرجال البوليس شفويا بتفتيش منزل متهم واعتبرت المحكمة هذا التفتيش حاصلا وفق القانون كانت مخطئة فى رأيها، والدفع ببطلان التفتيش الحاصل على هذه الصورة هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام فلا يسقط بعدم إبدائه قبل سماع أول شاهد عملا بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات، بل يجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوي .

واذن النيابة فى التفتيش يجب أن يكون بالكتابة، فالإذن الشفوي لا يكفي لصحة التفتيش، ولكن إذا كان صاحب الشأن قد رضى صراحة باجراء التفتيش، فانه يكون صحيحا ويجوز الاعتماد عليه  
قانونا .

واذن النيابة لمأموري الضبطية القضائية بالتفتيش يجب أن يكون مكتوبا موقعا عليها بإمضاء من أصدره فإذا أذنت النيابة عن طريق التليفون بتفتيش ولم يكن لإذنها هذا أصل موقع عليه

ممن أمر بالتفتيش يكون باطلا ولو كان تبليغ الإذن مثبتا في دفتر الإشارات التليفونية. فيكفي أن يكون له أصل موقع عليه من الأمر. إقرارا بما حصل منه والا فانه لا يعتبر موجودا ويضحي عاريا مما يفصح عن شخص مصدره ذلك أن ورقة الإذن وهي ورقة رسمية يجب أن تحمل بذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها، بأن يكون موقعا عليها لأن التوقيع هو السند الوحيد الذى يشهد بصدورها عن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ولا يجوز تكملة هذا البيان الجوهرى بدليل غير مستمد من ورقة الإذن أو بأي طريق من طرق الاثبات ومن ثم فانه لا يغني عن التوقيع على اذن التفتيش أن تكون ورقة الإذن محررة بخط الأذن أو معنونة باسمه أو أن يشهد أو يقر بصدورها منه دون التوقيع عليها ما دام الأمر لا يتعلق بواقعة صدور، بل بالشكل الذى أفرغ فيه وبالتوقيع عليه بخط مصدره، ولا يشترط أن يكون هذا الأصل بيد الضابط المنتدب لإجراء التفتيش، وعدم وجود اذن النيابة بملف الدعوى لا يكفي وحده لأن يستخلص منه عدم صدوره

ولا ينال من سلامة الإذن بالتفتيش ولا من صحة ما رتب عليه من إجراءات خطأ مصدره فى تحديد الجهة الإدارية - مركز الشرطة - التابع لها مسكن المتهم محل التفتيش - بعد أن ورد ذلك صحيحا فى محضر الاستدلالات الذى أحال إليه الإذن - وطالما أن المسكن الذى اتجه إليه مجرى التحريات وأجرى ضبط المتهم به وتفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بالتفتيش •

وعلى هذا جرى قضاء النقض

• لا يؤثر فى سلامة الإذن، أن يكون قد استعمل كلمة بحثا عن المخدرات بمعنى ضبطها.

لا يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها الإذن بالتفتيش وانما يكفي لصحة الإذن أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وإمارات قوية ضد من يطلب الإذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه، ومن ثم فانه لا يؤثر فى سلامة الإذن، أن يكون قد استعمل كلمة بحثا عن المخدرات بمعنى ضبطها.

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦١ س ١٢ ص ٦٥٨

• عدم إرفاق اذن التفتيش بملف الدعوى لا يفيد حتما وجوده أو سبق صدوره الأمر الذى يتعين معه

على المحكمة أن تحققه قبل الفصل فى الدعوى - مثال ٠

عدم إرفاق اذن التفتيش بملف الدعوى لا يفيد حتما وجوده أو سبق صدوره الأمر الذى يتعين معه على المحكمة أن تحققه قبل الفصل فى الدعوى فإذا كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الضابط الذى أجري التفتيش شهد بأنه استصدر من النيابة اذنا بتفتيش المتهم ومسكنه وأن الإذن مرفق بقضية أخرى مما دعا المحكمة لأن تطلب من النيابة ضم الإذن المشار إليه، إلا أنها عادت فى نفس يوم الجلسة فقضت بالبراءة دون أن تتيح للنياية فرصة لتنفيذ ما أمرت به، فإن هذا الحكم يكون معيبا متعينا نقضه.

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ س ١٢ ص ٧٨٩

٠ لا يشترط فى أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة ٠

متى كان الطاعن لا ينازع فى أن اذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة، وأنه أجاز لمأمور الضبط القضائي الذى ندب للتفتيش أن يندب غيره من مأموري الضبط لاجرائه، فإنه لا يشترط فى أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة، لأن من يجري التفتيش فى هذه الحالة، لا يجريه باسم من ندبه له، وإنما يجريه باسم النيابة العامة الأمرة.

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٧/٦/١٩٦٣ س ١٤ ص ٥٥٥

٠ العبرة فى صحة اذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة - مثال ٠

العبرة فى صحة اذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن اذن التفتيش صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بناء على تحريات أجراها رئيس مكتب مكافحة المخدرات، وأن الإذن فقد بعد ذلك مع ملف القضية برمته، فإن ما استظهرته المحكمة من سبق صدوره مستوفيا شروطه القانونية استنادا إلى أقوال الضابط الكونستابل التى اطمأنت إليها دون

معقب عليها هو من صميم سلطاتها التقديرية، ومن ثم تكون المحكمة قد أصابت فيما انتهت إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش، ولا تثريب عليها إذا عولت في قضائها على شهادة من أجراه.

الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٤ س ١٤ ص ٧٤١

• عدم إرفاق محضر التحريات واذن التفتيش بملف الدعوى لا يفيد حتما عدم وجود المحضر أو عدم سبق صدور الإذن - مثال •

من المقرر أن عدم إرفاق محضر التحريات واذن التفتيش بملف الدعوى لا يفيد حتما عدم وجود المحضر أو عدم سبق صدور الإذن ولما كان الثابت من الرجوع إلى محضر المحاكمة أن الطاعن لم ينازع في صدور الإذن أمام محكمة الموضوع ولم يطلب إليها ضم أصل محضر التحريات أو الأمر الصادر بالتفتيش ولم يتعرض البتة لصورتيهما المرفقتين بالأوراق أو يدعي عدم مطابقتها للأصل المأخوذتين عنه، فإنه لا يسوغ له من بعد المجادلة في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ س ١٦ ص ٨٥٢

• نذب النيابة أحد مأموري الضبطية القضائية لتفتيش منزل متهم بجناية أو جنحة يجب أن يكون ثابتا بالكتابة، فلا يكفي أن يشير رجل الضبطية القضائية في محضره إلى أنه باشر التفتيش بإذن النيابة دون أن يقدم الدليل على ذلك - مثال •

ان نذب النيابة أحد مأموري الضبطية القضائية لتفتيش منزل متهم بجناية أو جنحة يجب أن يكون ثابتا بالكتابة، فلا يكفي أن يشير رجل الضبطية القضائية في محضره إلى أنه باشر التفتيش بإذن النيابة دون أن يقدم الدليل على ذلك وكل تفتيش يجريه رجل الضبطية بدون اذن من النيابة حيث يوجب القانون هذا الإذن يعتبر باطلا ولا يصح الاعتماد عليه ولا عل شهادة من أجروه ولا على ما أثبتوه في محضرهم أثناء هذا التفتيش، لأن ذلك كله مبناه الإخبار عن أمر جاء مخالفا للقانون، بل هو جريمة في حد ذاته قانونا بمقتضى المادة ١١٢ عقوبات قديم.

الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٣٤/٦/١١ مجموعة الربع قرن بند ٩ ص ٣٩٢

• الإذن يجب أن يكون ثابتا بالكتابة ولا يكفي فيه الترخيص الشفوي •

ان دخول رجال الحفظ منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو بغير اذن السلطة القضائية المختصة أمر محظور بل معاقب عليه قانونا وهذا الإذن يجب أن يكون ثابتا بالكتابة ولا يكفي فيه الترخيص الشفوي لأن من القواعد العامة أن إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه يجب اثباتها بالكتابة لكي تبقى حجة يعامل الموظفون الآمرون منهم والمؤتمرون بمقتضاها ولتكون أساسا صالحا لما بني عليه من النتائج فإذا أقر وكيل النيابة بالجلسة بأنه أذن لرجال البوليس شفويا بتفتيش منزل متهم واعتبرت المحكمة هذا التفتيش حاصلا وفق القانون كانت مخطئة في رأيها، والدفع بطلان التفتيش الحاصل على هذه الصورة هو من الدفع المتعلقة بالنظام العام فلا يسقط بعدم أبدائه قبل سماع أول شاهد عملا بالمادة ٢٢٦ من قانون تحقيق الجنايات، بل يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوي.

الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/١٢/٣١ مجموعة الربع قرن بند ٢٠ ص ٣٩٣

• تحرير اذن التفتيش - مثال •

ان المادة ٥ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في عدم جواز دخول بيت مسكون بدون أمر من السلطة القضائية الا في أحوال نصت عليها تلك المادة، فدخول المنزل بدون هذا الأمر في غير تلك الأحوال جريمة منطبقة عليها المادة ١٢ عقوبات وهذا الضمان الذي أراده المشرع لحرمة المساكن لا يتحقق الا إذا كان الإذن صادرا بشأن تفتيش منزل متهم معين، وما لم يتحقق هذا الشرط فلا يمكن اعتبار الإذن ادنا جديا يتسني معه اجراء التفتيش بوجه قانوني فإذا قدم لوكيل النيابة طلب اذن بتفتيش منازل أشخاص مذكورة أسماؤهم بكشف مرافق الطلب فأشر وكيل النيابة على هذا الطلب بالترخيص في اجراء التفتيش ولم يكن بالطلب أية إشارة تحدد عدد هؤلاء الأشخاص أو تبين أنهم المقصودين بالاذن، فلا يعتبر هذا الإذن جديا يبيح له التفتيش.

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٢/١١ مجموعة الربع قرن بند ١٢ ص ٣٩٣

• الإذن الشفوي لا يكفي لصحة التفتيش •

اذن النيابة فى التفتيش يجب أن يكون بالكتابة، فالإذن الشفوي لا يكفي لصحة التفتيش، ولكن إذا كان صاحب الشأن قد رضى صراحة بأجراء التفتيش، فإنه يكون صحيحا ويجوز الاعتماد عليه قانونا.

الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/١١/٢٢ مجموعة الربع قرن بند ١٣ ص ٣٩٣

• إذا أذنت النيابة عن طريق التليفون بتفتيش ولم يكن لإذنها هذا أصل موقع عليها ممن أمر بالتفتيش يكون باطلا ولو كان تبليغ الإذن مثبتا فى دفتر الإشارات التليفونية •

ان اذن النيابة لمأموري الضبطية القضائية بالتفتيش يجب أن يكون مكتوبا موقعا عليها بإمضاء من أصدره فإذا أذنت النيابة عن طريق التليفون بتفتيش ولم يكن لإذنها هذا أصل موقع عليها ممن أمر بالتفتيش يكون باطلا ولو كان تبليغ الإذن مثبتا فى دفتر الإشارات التليفونية.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤٠/١٢/٢٣ مجموعة الربع قرن بند ١٣ ص ٣٩٣

• يكفي لصحة الإذن فى التفتيش أن يكون ثابتا بالكتابة لكي يبقى حجة قائمة يعامل الموظفون الآمرون منهم والمؤتمرون على مقتضاها •

يكفي لصحة الإذن فى التفتيش أن يكون ثابتا بالكتابة لكي يبقى حجة قائمة يعامل الموظفون الآمرون منهم والمؤتمرون على مقتضاها، ويكون أساسا صالحا لما ينبني عليه من النتائج وإذا صدر الإذن بإشارة تليفونية فيكفي أن يكون له أصل موقع عليه من الأمر ولا يشترط أن يكون هذا الأصل بيد الضابط المنتدب لأجراء التفتيش.

الطعن رقم ١٣ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٣/١٢/٢٠ مجموعة الربع قرن بند ١٤ ص ٣٩٣

• يلزم أن يكون للاذن أصل مكتوب وموقع عليه ممن أصدره •

لا يطعن فى صحة اذن النيابة فى التفتيش أن يكون قد أبلغ إلى الضابط بإشارة تليفونية إذ يكفي

فى مثل هذه الحالة أن يكون للاذن أصل مكتوب وموقع عليه ممن أصدره.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ١٤ ق جلسة ١٧/١/١٩٤٤ مجموعة الربع قرن بند ١٥ ص ٣٩٣

• ورقة الإذن وهي ورقة رسمية يجب أن تحمل بذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها، بأن يكون موقعاً عليها لأن التوقيع هو السند الوحيد الذى يشهد بصدورها عن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانون •

اذن النيابة لمأموري الضبطية القضائية باجراء التفتيش يجب أن يكون مكتوباً موقعاً عليه بإمضاء من أصدره لأنه وفقاً للقواعد العامة يجب إثبات إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه لكي تبقى حجة يعامل الموظفون الأمرون منهم والمؤتمرون بمقتضاها ولتكون أساساً صالحاً لما يبني عليها من نتائج، ولا يكفي فيه الترخيص الشفوي بل يجب أن يكون له أصل مكتوب موقع عليه ممن أصدره إقراراً بما حصل منه والا فإنه لا يعتبر موجوداً ويضحي عارياً مما يفصح عن شخص مصدره ذلك أن ورقة الإذن وهي ورقة رسمية يجب أن تحمل بذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها، بأن يكون موقعاً عليها لأن التوقيع هو السند الوحيد الذى يشهد بصدورها عن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانوناً ولا يجوز تكلمة هذا البيان الجوهري بدليل غير مستمد من ورقة الإذن أو بأي طريق من طرق الاثبات ومن ثم فإنه لا يغني عن التوقيع على اذن التفتيش أن تكون ورقة الإذن محررة بخط الإذن أو معنونة باسمه أو أن يشهد أو يقر بصدورها منه دون التوقيع عليها ما دام الأمر لا يتعلق بواقعة صدور، بل بالشكل الذى أفرغ فيه وبالتوقيع عليه بخط مصدره.

الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٣٧ قضائية جلسة ١٣/١١/١٩٦٧ س ١٨ ص ١١٠١

• كمثل فى بيانات ساعة وتاريخ تحرير الإذن بالتفتيش - مثال •

إذا كان يبين من الاطلاع على المفردات أن الإذن بالقبض والتفتيش حرر على نفس الصحيفة التى حرر عليها محضر التحريات وأسفله مباشرة وقد أصدره السيد / ٠٠٠ وكيل النيابة بعبارة بعد الاطلاع على محضر التحريات المسطر عالية كما يبين من مطالعة مذكرة السيد وكيل النيابة فى هذا الخصوص المؤرخة ٢٥/١٠/١٩٦٧، أنه جزم بأن ساعة اصداره اذن القبض والتفتيش

كانت تالية للساعة التي حرر فيها محضر التحريات وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى تبرئة المطعون ضده استنادا إلى ما ورد بقسم أبحاث التزييف والتزوير من وجود كشط في ساعة تحرير اذن النيابة بالقبض والتفتيش دون أن تعرض المحكمة للدليل المستمد من تحرير الإذن أسفل محضر التحريات مباشرة، ومما قرره وكيل النيابة مصدر الإذن في هذا الشأن، ودون أن تدلي برأيها في هذا الدليل بما يفيد أنها على الأقل فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به، أو أن تحققه حتى تصل إلى وجه الحق في الأمر عن طريق مناقشة المختص فنيا، فان ذلك ما ينبىء بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاحالة.

الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٢٩ قضائية جلسة ١٩٧٠/٤/٥ ص ٢١ ص ٥٠٢

• عدم وجود اذن النيابة بملف الدعوى لا يكفي وحده لأن يستخلص منه عدم صدوره - مثال •

من المقرر أن عدم وجود اذن النيابة بملف الدعوى لا يكفي وحده لأن يستخلص منه عدم صدوره ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الضابط قد أطلع وكيل النيابة المحقق على أصل محضر التحريات المذيل بأصل اذن النيابة الصادر بالتفتيش وذلك لسبب إرفاقه بقضية أخري فقد كان على المحكمة ما دامت قد تشككت في صدور اذن من النيابة بالتفتيش أن تجري تحقيقا تستجلي به حقيقة الأمر قبل أن تنتهي إلى القول بعدم صدوره، أما وهي لم تفعل فان ذلك مما ينبىء عن أنها أصدرت حكمها دون تمحيص الدعوى ودون أن تظن إلى ما حوته أوراقها.

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤١ قضائية جلسة ١٩٧١/٦/١٢ ص ٢٢ ص ٤٥٨

• تفسير مرامي عبارات الإذن •

لا محل لما ينعاه الطاعن من أن اذن المحامي العام الأول كان يبيح جلب المخدر المضبوط مما لا يجوز معه معاقبته عن ذلك، إذ أن ذلك الإذن انما كان منصرفا إلى التصريح بمرور ذلك المخدر تحت الإشراف والمراقبة لضبط من قاموا بجلبه خلافا للأوضاع القانونية ولم يكن تصريحاً باستيراد وتداول الجوهر المخدر.

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ قضائية جلسة ١٢/١٠/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٦٥٤

• يتعيّن أن يكون اذن التفتيش مكتوباً وموقعا عليه ممن صدر عنه - مثال •

من المقرر انه يتعيّن أن يكون اذن التفتيش مكتوباً وموقعا عليه ممن صدر عنه، لأن التوقيع هو السند الوحيد الذى يشهد بصدوره عن صدر عنه على الوجه الذى صدر به، وبنائه على الأسباب التى أقيم عليها وكان التوقيع على صفحته الأخيرة وهو المعتبر يغني عن توقيع باقي صفحاته ان تعددت إذ أن القانون لم يوجب هذا، فان الحكم المطعون فيه وقد قضي بصحة اذن التفتيش تأسيساً على كفاية توقيع وكيل النيابة الذى أصدره على صفحته الأخيرة، يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١/٤/١٩٩١ س ٤٢ ص ٥٦٩

• لا ينال من سلامة الإذن بالتفتيش ولا من صحة ما رتب عليه من إجراءات خطأ مصدره فى

تحديد الجهة الإدارية - مركز الشرطة - التابع لها مسكن المتهم محل التفتيش •

لا ينال من سلامة الإذن بالتفتيش ولا من صحة ما رتب عليه من إجراءات خطأ مصدره فى تحديد الجهة الإدارية - مركز الشرطة - التابع لها مسكن المتهم محل التفتيش - بعد أن ورد ذلك صحيحاً فى محضر الاستدلالات الذى أحال إليه الإذن - وطالما أن المسكن الذى اتجه إليه مجرى التحريات وأجرى ضبط المتهم به وتفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بالتفتيش.

الطعن رقم ١٢٤٣٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٢/١٢/٢٠٠٠

## ٢. بيانات اذن التفتيش

لا يشترط القانون ذكر الاختصاص المكاني مقروناً باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش،

فعدم تعيين اسم المأذون له بالتفتيش فى الإذن لا يبطله

والقانون لم يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش، فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون

بتفتيشه أو صناعته أو محل اقامته طالما أن المحكمة اطمأنت إلى أنه المقصود بالاذن، فكل ما يتطلبه القانون في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحا ومحددا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها، وأن يكون مصدره مختصا مكانيا بإصداره، وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه بإمضائه، فلا يعيب الإذن عدم تعيين اسم المأمور له باجراء التفتيش .

ولم تشترط المادتان ٤٤ من الدستور و ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ قدرا معينا من التسبب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش والمرشع بما نص عليه في المادة ٤٤ من الدستور من أن للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون وما أورده في المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ من أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء إليه الا بمقتضي أمر من قاضي التحقيق بناء على اتهام موجه إلى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة وفي كل الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسببا لم يتطلب تسبب أمر التفتيش الا حين ينصب على المسكن وهو فيما استحدثه في هاتين المادتين من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يرسم شكلا خاصا للتسبب

ولا يصح أن ينعى على الإذن عدم بيان اسم النيابة التي يتبعها مصدر الإذن، إذ ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش، والخطأ في الاسم بل اغفال ذكره كلية ليس من شأنه أن يبطل الاجراء متى أثبت الحكم أن الشخص الذي تم تفتيشه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش

وخلو الإذن بالتفتيش من تاريخ اصداره يؤدي إلى بطلانه باعتبار أن ورقة الإذن إذ تتضمن اجراء من إجراءات التحقيق هي ورقة رسمية يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لأنها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الإذن على النحو الذي صدر به ويكون لصاحب المصلحة أن يدفع ببطلانها لهذا السبب فإذا ما بطلت بطل الإذن ذاته ولا يرفع هذا العوار أن يكون محضر التحريات مؤرخا وأن الإذن بالتفتيش حرر على ذات المحضر، لأنه إذا

كان الأصل أن لمصدر الإذن أن يتخذ من مدونات محضر التحريات أسبابا لإذنه، إلا أنه يجب أن يكون اذن التفتيش مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده كورقة رسمية، فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأي دليل غير مستمد منه بأي طريق من طرق الاثبات، ذلك أنه ليس من اليقين أن يدل على زمان وجوده زمان حدث وقع قبله، أو زمان حدث قام عليه بعده، وإثبات ساعة اصدار الإذن بالتفتيش انما يلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح باجرائه فيه، وما دام أن التفتيش قد تم بعد صدور الإذن به وقبل نفاذ أجله فلا يؤثر في صحة الإذن عدم اشتماله على ساعة اصداره .

وعلى هذا جرى قضاء النقض

• لا يلزم ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش .

ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش.

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٣/٢٨ س ١٢ ص ٣٧٧

• عدم تعيين اسم المأذون له بالتفتيش فى الإذن لا يبطله .

عدم تعيين اسم المأذون له بالتفتيش فى الإذن لا يبطله.

الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ ص ٢٠٧

• الإذن بالتفتيش يكون صحيحا متى كان الشخص الذى حصل تفتيشه هو بذاته المقصود بأمر

التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذى اشتهر به .

متى استظهر الحكم بأدلة سائغة أن الشخص الذى حصل تفتيشه فى الواقع هو بذاته المقصود

بأمر التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذى اشتهر به، فان الإذن بالتفتيش يكون صحيحا .

الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٣ س ٧ ص ١٠٧٢

• الإذن بالتفتيش يكون صحيحا متى كان الشخص الذى حصل تفتيشه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش والمعني فيه بالاسم الذى اشتهر به •

متى كان الحكم قد استظهر بأدلة سائفة أن الشخص الذى حصل تفتيشه فى الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش، فان إغفاله الرد على المأخذ الخاص بالخطأ فى عنوان مسكنه لا يجدي المتهم متى اطمأنت المحكمة إلى أنه هو بذاته الشخص المقصود من اصدار الإذن.

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ س ٨ ص ٧٤٠

• إثبات ساعة اصدار الإذن بالتفتيش انما يلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح باجرائه فيه •

إثبات ساعة اصدار الإذن بالتفتيش انما يلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح باجرائه فيه، وما دام أن الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم بعد صدور الإذن به وقبل نفاذ أجله فلا يؤثر فى صحة الإذن عدم اشتماله على ساعة اصداره.

الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ س ١١ ص ٩٣٣

• لا ينال من صحة اذن التفتيش خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل اقامته طالما أن المحكمة اطمأنت إلى أنه المقصود بالاذن.

لم يشترط القانون شكلا معيناً لإذن التفتيش، فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل اقامته طالما أن المحكمة اطمأنت إلى أنه المقصود بالاذن.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ قضائية جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ص ٦٧٣

• لا يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها اذن التفتيش •

لا يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها اذن التفتيش وانما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات

قوية ضد من يطلب الإذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه، ومن ثم لا يؤثر فى سلامة الإذن أن يستعمل كلمة بحثا عن المخدر بمعنى ضبطه.

الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٤٩ قضائية جلسة ١٩٧٠/١/١٩ ص ٢١ ص ١٣٧

• يشترط أن يكون الإذن واضحا ومحددا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها •  
لم يشترط القانون شكلا معيناً لأذن التفتيش وكل ما يتطلبه فى هذا الصدد أن يكون الإذن واضحا ومحددا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها، وأن يكون مصدره مختصا مكانيا بإصداره، وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه بإمضائه.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ قضائية جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ ص ٢٣ ص ٧٨٦

• لا يعيب الإذن عدم تعيين اسم المأمور له بأجراء التفتيش.  
من المقرر أنه لا يعيب الإذن عدم تعيين اسم المأمور له بأجراء التفتيش.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ قضائية جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ ص ٢٣ ص ٧٨٦

• لا ينال من صحة اذن التفتيش خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل اقامته طالما أن المحكمة اطمأنت إلى أنه المقصود بالاذن.

لم يشترط القانون شكلا معيناً لإذن التفتيش، ومن ثم فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل اقامته، طالما أنه الشخص المقصود بالاذن.

الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٢ قضائية جلسة ١٩٧٢/١/١ ص ٢٤ ص ٢٧

• لا يشترط تسبب الأمر القضائي الا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن •

لا توجب المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية تسبب الأمر القضائي الا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن واذا كان الثابت من الأوراق أن الإذن قاصر على تفتيش شخص الطاعن وتم تنفيذ تفتيش شخصه عند ضبطه بالمقهى، فان الحكم إذ التفت عن الدفع ببطلان اذن التفتيش

لمخالفته لأحكام الدستور لخلوه من الأسباب التي دعت لإصداره يكون قد التزم صحيح القانون.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ قضائية جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ س ٢٤ ص ٥٤٤

• لا يشترط القانون شكلا معيناً لأذن التفتيش •

لا يشترط القانون شكلا معيناً لأذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل إقامته طالما أنه الشخص المقصود بالأذن.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/١٥ س ٢٤ ص ٨٥٠

• إذا أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة إلى سن تشريع أدني لزم أعمال هذا النص من يوم العمل به ويعتبر الحكم المخالف له في هذا الحال نسخا ضمنا بقوة الدستور نفسه - مثال •

انه لما كان الدستور هو القانون الوضعي الاسمي صاحب الصدارة فكان على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه، فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب إلتزام أحكام الدستور واهدار ما سواها، ويستوي في ذلك أن يكون التعارض سابقا أو لاحقا على العمل بالدستور، فان ما أورده الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة إلى سن تشريع أدني لزم أعمال هذا النص من يوم العمل به ويعتبر الحكم المخالف له في هذا الحال نسخا ضمنا بقوة الدستور نفسه لما كان ذلك، وكان ما قضى به الدستور في المادة ٤٤ من صون حرمة المسكن وحظر دخوله أو تفتيشه إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون، انما هو حكم قابل للأعمال بذاته فيما أوجب في هذا الشأن من أمر قضائي مسبب، ذلك بأنه ليس يجوز البتة للمشرع من بعد أن يهدر أيا من هذين الضمانين الأمر القضائي والمسبب اللذين قررهما الدستور لصون حرمة المسكن، فيسن قانون يتجاهل أحد هذين الضمانين أو كليهما، والا كان هذا القانون على غير سند من الشرعية الدستورية، أما عبارة وفقا لأحكام القانون الواردة في عجز هذا النص فانما تعني أن دخول المساكن، أو تفتيشها لا يجوز الا في الأحوال المبينة في القانون، من ذلك ما أفصح عنه المشرع في المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية سائفة البيان من حظر دخول المسكن الا في الأحوال المبينة في القانون أو في حالة طلب

المساعدة من الداخل أو ما شابه ذلك أو ما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا نافذا، ومع ذلك القانون أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور فان حكمها لا ينصرف بدهاءة الا إلى التشريع الذى لم يعتبر ملغيا أو معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته، بغير حاجة إلى تدخل من المشرع، ومن ثم يكون تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه، اجراء لا مندوحة عنه، منذ العمل بأحكام الدستور دون تربص صدور قانون أدني، ويكون ما ذهبت إليه النيابة العامة من نظر مخالف غير سديد.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٥ قضائية جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ س ٢٦ ص ٢٥٨

#### • تسبب الامر بتفتيش المنازل - مثال •

لما كانت المادة ٤٤ من الدستور فيما استحدثت من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلا خاصا للتسبب، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية اصدار الأمر بالتفتيش انما هو من المسائل الموضوعية التى توكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه السلطة قد أصدرت أمرها بالتفتيش من بعد إطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من طالب الأمر بالتفتيش فان الاستجابة لهذا الطلب يعنى أن تلك السلطة لم تصدر أمرها الا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التى أفصح عنها طالب الأمر فى محضره على اتخاذها بدهاءة هذه الأسباب أسبابا لأمرها هى، دون حاجة إلى تصريح بذلك لما يبين المقدمات والنتيجة من لزوم وإذ كانت الحال فى الدعوى الماثلة على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة حين أصدرت فى ١٩٧٢/٩/٢٣ أمرها بالتفتيش مثار الطعن فى ظل العمل بالدستور انما أصدرته من بعد إطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من رئيس المباحث طالب الأمر وما تضمنه من أسباب توطئة وتسوية لإصداره المعلن إليها الحكم المطعون فيه فان بحسب أمرها ذلك كي يكون محمولا على هذه الأسباب بمثابتهاء جزءا منه، وبغير حاجة إلى إيراد تلك ٤٤ الأسباب فى الأمر نفسه، ومن ثم يكون هذا الأمر مسببا فى حكم المادة

من الدستور، ويكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من بطلان الأمر وما أسفر عنه لخلوه من الأسباب المبررة لإصداره قد ابنتي على خطأ فى تأويل القانون، فيتعيّن نقضه وإذ كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وقول كلمتها فيه، فيتعيّن أن يكون النقض مقرونا بالإعادة.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٥ قضائية جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ س ٢٦ ص ٢٥٨

#### ٠ لا يشترط صياغة اذن التفتيش فى عبارات خاصة ٠

لما كانت المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أيهما قدرا معينا من التسبب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش، وكان لا يشترط صياغة اذن التفتيش فى عبارات خاصة، وانما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وإمارات قوية ضد من يطلب الإذن بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه وأن يصدر الإذن بناء على ذلك لما كان ذلك، وكان الثابت من المفردات التى ضمت تحقيقا لوجه الطعن أن تفتيش المطعون ضده تم تنفيذ الإذن صدر من وكيل النيابة على ذات محضر التحريات وأثبت اطلاعه عليه، وقد اشتمل ما يفيد حيازة المتهم لمواد مخدرة طبقا لما أسفرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذى طلب الإذن باجراء الضبط والتفتيش بما مؤداه أن مصدر الإذن قد اقتنع بجدية تلك التحريات واطمأن إلى كفايتها لتسوية الإذن بالتفتيش واتخذ مما أثبت بالمحضر الذى تضمنها أسبابا لإذنه، وفي هذا ما يكفي لاصدار الإذن بالتفتيش مسببا حسبما تطلبه المشرع بما نص عليه فالمادة ٩١ من ١٩٧٢ قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢، فان الحكم المطعون فيه ان ذهب إلى تبرئة المطعون ضده استنادا إلى بطلان اذن التفتيش لعدم تسببه يكون قد أخطأ فى القانون مما يعيب الحكم ويوجب نقضه ولما كانت المحكمة بهذا التقرير القانوني الخاطيء قد حجبت نفسها عن تناول موضوع الدعوى وأدلتها، فانه يتعيّن أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٥ قضائية جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧ س ٢٦ ص ٣٥٥

• لم يشترط القانون قدرا معيناً من التسبب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش •

لم تشترط المادتان ٤٤ من الدستور و ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قدراً معيناً من التسبب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش ولما كان الثابت من المفردات المنضمة أن تفتيش الطاعن قد تم تنفيذاً لإذن صدر من وكيل النيابة على ذات محضر التحريات الذي قدم إليه وقد اشتمل على ما يفيد حيازة الطاعن لمواد مخدرة، طبقاً لما أسفرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذي طلب الإذن بإجراء الضبط والتفتيش بما مؤداه في مصدر الإذن قد اقتنع بجدية تلك التحريات واطمأن إلى كفايتها لتسوية الإذن بالتفتيش واتخذ مما أثبت بالمحضر الذي تضمنها أسباباً لإذنه، فإن في هذا ما يكفي لاعتبار إذن التفتيش مسبباً حسبما تطلبه المشرع.

الطعن رقم ٨١١ لسنة ٤٥ قضائية جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ س ٢٦ ص ٤٥٨

• تسبب الامر بتفتيش المساكن - مثال •

لما كانت المادتان ٤٤ من الدستور و ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية فيما استحدثته من تسبب الأمر بدخول المسكن وتفتيشه لم ترسماً شكلاً خاصاً للتسبب وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الأمر بالتفتيش إنما هو من المسائل الموضوعية التي توكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت السلطة قد أصدرت أمرها بالتفتيش فإن الاستجابة لهذا الطلب تفيد أن تلك السلطة لم تصدر أمرها إلا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التي أفصح عنها طالب الأمر في محضره وعلي اتخاذها بداية هذه الأسباب أسباباً لأمرها هي دون حاجة إلى تصريح بذلك، لما بين المقدمات والنتيجة من لزوم وإذ كانت الحال في الدعوى الماثلة على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالتفتيش في ١٠/٧/١٩٧٢ مثار الطعن إنما أصدرته من بعد إطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من رئيس مكافحة المخدرات طالب الأمر وما تضمنه من أسباب توطئة

وتسويغاً لإصداره أمح إليها الحكم المطعون فيه، فإن بحسب أمرها ذلك كي يكون محمولاً على هذه الأسباب بمثابة جزءاً منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب في الأمر نفسه ومن ثم يكون هذا الأمر مسبباً في حكم المادتين ٤٤ من الدستور ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية لما كان ما تقدم، فيكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من بطلان الأمر وما أسفر عنه لخلوه من الأسباب المبررة لإصداره قد انبني على خطأ في تأويل القانون فيتعيّن نقضه وإذ كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وقول كلمتها فيه فيتعيّن أن يكون النقض مقروناً بالإعادة.

الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦/١١/١٩٧٥ ص ٢٦ ص ٦٨٨

• تسبب الامر بتفتيش المساكن - مثال آخر •

لما كانت المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ يوجبان تسبب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن وكان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أن التفتيش قد اقتصر على شخص المطعون ضده كما ثبت من المفردات المنضمة أن الإذن الصادر بالتفتيش كان قاصراً على تفتيش شخص المتهم المذكور دون مسكنه، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى بطلان ذلك الإذن بدعوى عدم تسببيه ورتب على ذلك القضاء ببراءة المطعون ضده، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥١٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٢/١/١٩٧٦ ص ٢٧ ص ٦١

• تسبب الامر بتفتيش المساكن - مثال آخر •

من المقرر أن المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثت من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلاً خاصاً للتسبب، كما أن المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه السلطة قد أصدرت أمرها بالتفتيش من بعد إطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من طالب الأمر بالتفتيش فإن الاستجابة لهذا

الطلب تفيد أن السلطة لم تصدر أمرها الا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التي أفصح عنها طالب الأمر في محضره وعلي اتخاذها بدهاة هذه الأسباب أسبابا لأمرها هي دون حاجة إلى تصريح بذلك لما بين المقدمات والنتائج من لزوم وإذ كانت الحال في الدعوى الماثلة على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالنتفتيش مثار الطعن انما أصدرته من بعد إطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من ضابط الآداب طالب الأمر وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويفا لإصداره فان بحسب أمرها ذلك كي يكون محمولا على هذه الأسباب بمثابة جزءا منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب في الأمر نفسه لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان اذن التفتيش بما يتفق مع ما تقدم، فان النعي عليه في هذا الشق يكون غير سديد.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٣ س ٢٧ ص ٦٨١٠

• تسبب الامر بتفتيش المساكن - مثال آخر •

إذا كان الثابت أن محضر التحريات تضمن وفق ما سلف تفصيل مقومات جديته التي تبعث على الاطمئنان بصحة ما جاء به، فان اذن التفتيش بذلك يكون قد جاء محمولا على أسباب كافية يقتضيها المقام لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه بما مؤداه أن الإذن قد صدر بعد الاطلاع على محضر التحريات واقتناع بجديتها، واطئانا لكفايتها كاف لاعتبار الإذن مسببا ويتفق وصحيح القانون، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله.

الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٠ س ٢٧ ص ٩٦٩

• لا ينال من صحة الإذن خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملا أو صفته أو صناعته أو محل إقامته طالما أنه الشخص المقصود بالأذن •

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالنتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشترط

شكلا معينا لإذن التفتيش، فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملا أو صفته أو صناعته أو محل اقامته طالما أنه الشخص المقصود بالاذن ولما كان الحكم المطعون فيه، قد تناول الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون، فإن ما ينعاه الطاعن على الدفع ببطلان اذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا.

الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ س ٣٠ ص ٢٧٩

• لا ينال من صحة الإذن خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملا أو صفته أو صناعته أو محل اقامته طالما أنه الشخص المقصود بالاذن .

لما كان القانون لم يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل اقامته طالما أن الشخص الذى حصل تفتيشه فى الواقع هو بذاته المقصود بإذن التفتيش.

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ قضائية جلسة ١٩٨٠/٦/٩ س ٣١ ص ٧٤٢

• لا ينال من صحة اذن التفتيش عدم بيان اسم النيابة التى يتبعها مصدر الإذن .

لا يصح أن ينعى على الإذن عدم بيان اسم النيابة التى يتبعها مصدر الإذن، إذ ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش.

الطعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ س ٣٢ ص ١١٦٨

• لا ينال من صحة اذن التفتيش خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملا أو صفته أو صناعته أو محل اقامته، ولا الخطأ فى اسمه طالما أنه الشخص المقصود بالاذن .

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وان القانون لا يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش، فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملا أو صفته

أو صناعته أو محل اقامته، ولا الخطأ فى اسمه طالما أنه الشخص المقصود بالاذن.

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦ س ٣٥ ص ٨٢٩

• لمأمور الضبط القضائي الذى ندب للتفتيش أن يندب غيره من مأموري الضبط لاجرائه ولا يشترط فى أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة •

لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه من أن اذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة، وانه أجاز لمأمور الضبط القضائي الذى ندب للتفتيش أن يندب غيره من مأموري الضبط لاجرائه ولا يشترط فى أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة، لأن من يجري التفتيش فى هذه الحال لا يجريه باسم من ندب، وانما يجريه باسم النيابة العامة الأمرة وكان الطاعن لا يماري فى أن المندوب الأصيل قد ندب غيره شفاهة أو استعان به لتفتيش حجرة نوم الطاعن بعد أن رافقه مسكنه، وان التفتيش كان على مرأى منه وتحت بصره، فان الدفع ببطلان تنفيذ الإذن لا يعدو على ما سلف أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه ويكون النعي عليه فى هذا الخصوص غير مقبول.

الطعن رقم ٣٥١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦ س ٣٦ ص ١١٨٠

• الخطأ فى الاسم بل اغفال ذكره كلية ليس من شأنه أن يبطل الاجراء متى أثبت الحكم أن الشخص الذى تم تفتيشه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش •

لما كان الخطأ فى الاسم بل اغفال ذكره كلية ليس من شأنه أن يبطل الاجراء متى أثبت الحكم أن الشخص الذى تم تفتيشه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ولما كان الحكم المطعون فيه قد أفصح بما أورده فى مدوناته عن اطمئنانه أن الطاعن هو الذى انصبت عليه التحريات وهو المقصود فى الإذن الصادر بالتفتيش، فان النعي على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٦/١/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٩٤

• ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش •

من المقرر أنه النيابة لا يصح أن يعنى على الإذن عدم بيان اسم الذى يتبعها مصدر الإذن، إذ أنه ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش وكان الطاعن لم ينازع فى أن اذن التفتيش قد صدر ممن يختص بإصداره، فان الحكم يكون سليما فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان هذا الإذن.

الطعن رقم ٥٩٦٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/٢/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٢٦٨

الطعن رقم ٢٩٠٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٨٦ س ٣٧ ص ١٠٨٥

• لا يشترط عبارات خاصة يصاغ بها اذن التفتيش - مثال •

من المقرر أن القانون لا يشترط عبارات خاصة يصاغ بها اذن التفتيش فلا يؤثر فى سلامة الإذن أن يكون مصدره قد استعمل عبارة ما قد يحوزه المتهم من مخدر الذى أولها الطاعن أنها تتم عن أن الإذن ينصب جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت بالفعل فى حين أن لفظ قد وان كان يفيد فى اللغة معنى الاحتمال، الا أنه فى سياقه الذى ورد فيه لا يدع مجالاً للشك فى أنه لا ينصرف إلى احتمال وقوع جريمة احراز وحياسة المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره وانما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائماً احتمالية إذ لا يمكن الجزم مقدما بما إذا كان التفتيش سيسفر فعلا عن ضبط المخدر أو عدم ضبطه مع المتهم وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فى رده على الدفع ببطلان اذن التفتيش وانتهي إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشة، وليس عن جريمة مستقبلية فانه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٢٩٠٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٨٦ س ٣٧ ص ١٠٨٥

• لا ينال من صحة الإذن خلوه من بيان صناعة المتهم أو محل اقامته •

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاستصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش، فلا ينال من صحته خلوه من بيان صناعة الطاعنين أو محل اقامته .

الطعن رقم ٢٩٩٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/٣ س ٢٨ ص ٢٨

الطعن رقم ٥٩١١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ س ٢٨ ص ٢٨٠

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢ س ٢٨ ص ٦٣٢

• الأعمال الاجرائية محكمة من جهتي الصحة والبطلان بمقدمتها لا بنتائجها .

من المقرر فى صحيح القانون بحسب التأويل الذى استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن الأصل فى الأعمال الاجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولاً على ما ينكشف من أمر الواقع، وقد عمل الشارع هذا الأصل وأدار نصوصه ورتب أحكامه، ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠ و ١٦٣ و ٢٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائي الذى يتم على مقتضاه، وذلك تيسيراً لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقاً للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب فإذا كان الثابت من التحريات أن الطاعنين ينقلان أسلحة نارية، فصدر الإذن من النيابة بالتفتيش على هذا الأساس فانكشفت جريمة حيازة المواد المخدرة عرضاً أثناء تنفيذه، فإن الاجراء الذى تم يكون مشروعاً ويكون أخذ المتهمين بنتيجته صحيحاً، ولا يقدر فى جدية التحريات أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما انصبت عليه، لأن الأعمال الاجرائية محكمة من جهتي الصحة والبطلان بمقدمتها لا بنتائجها.

الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٥ س ٢٨ ص ٢١٣

• الخطأ فى اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل اذن التفتيش ما دام أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر

فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية اصداره، وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت بالأوراق وكان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل اذن التفتيش ما دام أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش لما كان ذلك، وكان عدم العثور على المخدر في منزل الطاعن خلافا لما ورد بمحضر التحريات لا يقدح في جديتها، لأن الأعمال الاجرائية محكمة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١١ س ٣٨ ص ٢٤٦

٠ لا يشترط في أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة ٠

من المقرر أنه لا يشترط في أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة، لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندبه، وانما يجريه باسم النيابة العامة الأمر به.

الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١١ س ٣٨ ص ٢٤٦

٠ الإذن الصادر بتفتيش أحد الأشخاص يجب أن يكون واضحا ومحددا في تعيين الشخص المراد تفتيشه ولا يتطلب القانون في مثل هذا الإذن تعيين المكان الذي يجري فيه التفتيش ٠

يكفي في الإذن الصادر بتفتيش أحد الأشخاص كالحال في هذه الدعوى أن يكون واضحا ومحددا في تعيين الشخص المراد تفتيشه ولا يتطلب القانون في مثل هذا الإذن تعيين المكان الذي يجري فيه التفتيش، كما أنه من المقرر أن عدم تعيين اسم المأذون له بالتفتيش لا يعيب الإذن ويكون لأي من مأموري الضبط القضائي المختصين بتنفيذ الإذن في هذه الحالة متى كان لم يعين به مأمور

بعينه.

الطعن رقم ٥٩١١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ س ٣٨ ص ٢٨٠

• ورقة الإذن هي ورقة رسمية يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لأنها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الإذن على النحو الذي صدر به • من المقرر أن خلو الإذن بالتفتيش من تاريخ اصداره يؤدي إلى بطلانه باعتبار أن ورقة الإذن إذ تتضمن اجراء من إجراءات التحقيق هي ورقة رسمية يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لأنها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الإذن على النحو الذي صدر به ويكون لصاحب المصلحة أن يدفع ببطلانها لهذا السبب فإذا ما بطلت بطل الإذن ذاته ولا يرفع هذا العوار أن يكون محضر التحريات مؤرخا وأن الإذن بالتفتيش حرر على ذات المحضر، لأنه إذا كان الأصل أن لمصدر الإذن أن يتخذ من مدونات محضر التحريات أسبابا لإذنه، الا أنه يجب أن يكون اذن التفتيش مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده كورقة رسمية، فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأي دليل غير مستمد منه بأي طريق من طرق الاثبات، ذلك أنه ليس من اليقين أن يدل على زمان وجوده زمان حدث وقع قبله، أو زمان حدث قام عليه بعده.

الطعن رقم ٦٢٢٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٩ س ٣٨ ص ٥٩١

• القانون لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته الخطأ في ذكر الاسم الثلاثي للمأذون بتفتيشه أو في بيان مهنته طالما أنه الشخص المقصود بالاذن • من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأن القانون لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته الخطأ في ذكر الاسم الثلاثي للمأذون بتفتيشه أو في بيان مهنته طالما أنه الشخص المقصود بالاذن.

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢١ س ٣٨ ص ٦٢٦

• ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني والوظيفي مقرونا باسم وكيل النيابة الذى أصدر الإذن بالتفتيش •

ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني والوظيفي مقرونا باسم وكيل النيابة الذى أصدر الإذن بالتفتيش، ولم يزعم أي الطاعنين أن وكيل النيابة ذلك لم يكن مختصا وظيفيا أو مكانيا باصدار الإذن، فان النعي على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد لما كان ذلك، وكان كل ما يشترطه القانون لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو اذن فى اجرائه فى مسكن المتهم أو فيما يتصل بشخصه، هو أن يكون مأمور الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحة قد وقعت من شخص معين وأن تكون ثمة من الدلائل والامارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص قدر يبرر تعرض المحقق لحرية أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة.

الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١١/١١ س ٣٨ ص ٩٣٥

• اغفال بيان صفة مأمور الضبط القضائي واختصاصه المكاني لا يعيب الحكم إذ ليس فى القانون ما يوجب ذكر هذا البيان مقرونا بشهادته •

لما كان اغفال بيان صفة مأمور الضبط القضائي واختصاصه المكاني لا يعيب الحكم إذ ليس فى القانون ما يوجب ذكر هذا البيان مقرونا بشهادته لأن الأصل فى الإجراءات الصحة وأن يباشر رجل الضبط القضائي أعماله فى حدود اختصاصه.

الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١١/١٢ س ٣٨ ص ٩٤٨

• صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية لصحة الإذن بالتفتيش •

من المقرر أن صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية لصحة الإذن بالتفتيش.

الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣ س ٣٩ ص ١١٠٣

• القانون لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش •

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش، فلا ينال من صحته وجود خطأ في اسم المأذون بتفتيشه أو خلوه من بيان صفته أو صناعته أو محل إقامته، طالما أنه الشخص المقصود بالأذن ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٨٩ س ٤٠ ص ٧٩٢

• القانون لم يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش ولم يوجب النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الاختصاص المكاني لمصدره - مثال •

من المقرر أن القانون لم يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش ولم يوجب النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الاختصاص المكاني لمصدره، وكل ما يتطلبه القانون في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحاً ومحددًا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها، وأن يكون مصدره مختصاً مكانيًا بإصداره وأن لم يكن مدوناً بخطه وموقعاً عليه بإمضائه وإذ ما كان الثابت مما سلف إرادته بأن وكيل نيابة مركز سمنود لم يتجاوز ولايته في إصدار الإذن ولم ينافي الطاعن في أن الإذن صدر محددًا للأشخاص والسيارة المراد تفتيشها، فإن ما يثيره الطاعن من خلو الإذن من قيد تنفيذه بدائرة مركز سمنود، فهو لا يعيب الإذن بما يرميه به الطاعن في وجه طعنه.

الطعن رقم ٤٠٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢١/١/١٩٩١ س ٤٢ ص ١٤٠

• مجرد الخطأ في إيراد اسم والد الطاعن بمحضر جمع الاستدلالات لا يقدر في جديده ما تضمنه من تحريات •

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية

التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه الأخيرة قد اقتنعت للأسباب السائغة التي أوردتها بجديّة الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك، فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون وإذ أن مجرد الخطأ في إيراد اسم والد الطاعن بمحضر جمع الاستدلالات لا يقدح في جديّة ما تضمنه من تحريات، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون ولا محل له.

الطعن رقم ٦١٣٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٥ ص ٤٢ ص ٢٢٣

٢. توقيع كاتب التحقيق على اذن التفتيش

المستفاد من نص المادة ٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية والتي وردت في الفصل الثاني من الباب الثالث الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق، هو أن المحاضر التي نصت هذه المادة على وجوب التوقيع عليها من الكاتب هي تلك الخاصة بالتحقيقات التي يباشرها قاضي التحقيق بنفسه مثل سماع الشهود وإجراء المعاينات واستجواب المتهمين دون أوامر التفتيش التي يصدرها المحقق، ذلك لأن أمر التفتيش وان كان يعتبر اجراء متعلقا بالتحقيق الا أنه ليس من المحاضر التي أشارت إليها تلك المادة .

وعلى هذا جرى قضاء النقض

• أمر التفتيش وان كان يعتبر اجراء متعلقا بالتحقيق الا أنه لا يشترط توقيع كاتب التحقيق عليه .  
مفاد نص المادة ٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية والتي وردت في الفصل الثاني من الباب الثالث الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق، هو أن المحاضر التي نصت هذه المادة على وجوب التوقيع عليها من الكاتب هي تلك الخاصة بالتحقيقات التي يباشرها قاضي التحقيق بنفسه مثل سماع الشهود وإجراء المعاينات واستجواب المتهمين دون أوامر التفتيش التي يصدرها المحقق، ذلك لأن أمر التفتيش وان كان يعتبر اجراء متعلقا بالتحقيق الا أنه ليس من المحاضر التي أشارت إليها تلك المادة .

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٨ س ١٢ ص ٥٤

٠ إجراءات التحقيق كالأوامر الصادرة بالحبس والقبض والتفتيش لا توجب أن يصاحب المحقق فيها كاتب يوقع معه عليها .

مؤدى نصوص المادتين ٧٣ و ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن القانون لم يوجب مصاحبة الكاتب للمحقق وتوقيعه الا فى إجراءات التحقيق التى تستلزم تحرير محاضر كسماع شهادة الشهود واستجواب المتهم وإجراء المعاينة، إذ أن هذه الإجراءات تستلزم انصراف المحقق بفكره إلى مجريات التحقيق بحيث لا تعوقه عن ذلك كتابة المحضر، أما سائر إجراءات التحقيق كالأوامر الصادرة بالحبس والقبض والتفتيش فهى بطبيعتها لا تستلزم تحرير محاضر تصرف فكر المحقق عن مهمته الأصلية ولا توجب بالتالى أن يصاحبه فيها كاتب يوقع معه عليها .

الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢٣ س ١٢ ص ٨٤١